

تطور الاستثمار السياحي في الجزائر وأفاقه المستقبلية

الباحثة : قويدر امال

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال عرض مختلف مراحل تطوره منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن، وذلك بالتعرف على مفهومه ومحددات نموه ومدى تأثير مناخ الأعمال على جلب الاستثمارات السياحية.

لقد قامت السلطات المسؤولة عن القطاع السياحي في الجزائر ببرمجة العديد من الاستثمارات والمشاريع السياحية عبر مختلف المخططات والسياسات والاستراتيجيات التنموية منذ ستينات القرن الماضي ولكنها لم نستطيع لحد الآن النهوض بالقطاع وجعل الجزائر وجهة سياحية معتبرة.

لهذا نحاول في هذه الدراسة التعرف على الأسباب الحقيقية التي حالت دون ذلك مع محاولة تقديم بعض الاقتراحات للتغلب عليها ومواجهة التحديات التي تواجه هذا القطاع الهام، والذي يمكن ان يساهم بفعالية في الاقتصاد الوطني لو اعطيت له العناية اللازمة.

الكلمات الدالة : الاستثمار السياحي، المناخ السياحي، محددات الاستثمار، المخططات السياحية، التنمية السياحية.

Résumé :

Cette étude a pour objectif d'analyser l'évolution de l'investissement touristique en Algérie depuis l'indépendance à ce jour, à travers notamment la définition de ce concept et de ses déterminants, de sa croissance et de l'impact du climat des affaires sur le drainage des investissements touristiques.

L'Algérie a connu plusieurs plans et diverses politiques touristiques pour développer ce secteur, mais les résultats restent toujours faibles, car le secteur n'a pas toujours occupé la place qui lui revient dans les politiques nationales de développement.

A travers cette étude, nous essayons d'élucider les raisons qui ont empêché l'émergence du secteur du tourisme et de présenter quelques suggestions que nous jugeons nécessaire pour sa relance.

Mots clés : Investissement touristique, planification, développement touristique, climat d'investissement.

المقدمة :

إن التطور الحاصل في المجال السياحي على المستوى الدولي غيّر من مفهوم السياحة التي لم تصبح مجرد نشاط موجه لسد أوقات الفراغ بل صارت صناعة حقيقية لها مكانتها في اقتصاديات الكثير من الدول، الشيء الذي جعل هذه الدول تسخر كل الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية لتصبح تشكل وجهة سياحية هامة والاستفادة بكل ما ينجر عن ذلك من تفعيل وتنشيط للاقتصاد الوطني، لا سيما في مجالات الاستثمار والتشغيل والإيرادات المالية وتثبيت السكان المحليين وتطوير وترقية الثقافات المحلية وغيرها.

يعتبر الاستثمار السياحي أداة فعالة لتحقيق التنمية السياحية باعتبار أن أي زيادة أولية في الاستثمارات المباشرة ستؤدي إلى زيادات مضاعفة في الدخل الفردي والوطني، من خلال مضاعف الاستثمار، حيث أن كل زيادة في الدخل سيخصص جزء منها إلى زيادة الاستثمارات الأخرى المرتبطة بالتنمية السياحية عن طريق ما يسمى «بمبدأ المعجل» Accelerator « كما يؤدي الاستثمار السياحي الى زيادة العرض السياحي بمختلف أشكاله وبالتالي زيادة الطلب السياحي، الشيء الذي تسعى إلى تحقيقه كل دولة تزخر بثروات ومقومات سياحية مهما كان نوعها.

من هذا المنطلق تعتبر تهيئة مناخ الأعمال عن طريق تحديث قوانين الاستثمار وملئتها مع التشريعات الدولية وتفعيل التشريعات المالية والاتفاقيات الدولية، من الإجراءات الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة.

وفي سبيل استقطاب الاستثمارات وتحقيق التنمية السياحية قامت الجزائر منذ الاستقلال باتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لذلك من تشريعات وتحديث للبنية التحتية وغيرها، من خلال مختلف المخططات التنموية المبرمجة، ولكنها لم تنجح في تحقيق طموحاتها وجعل الجزائر وجهة سياحية على المستوى الدولي على الرغم من تمتع الجزائر بثروات سياحية هائلة ومعترف بها دوليا.

وتداركا للوضع القائم، قامت السلطات المعنية في السنوات الاخيرة بوضع استراتيجية سياحية شاملة للنهوض بالقطاع وتنشيطه من خلال مخطط توجيهي للتهيئة السياحية يمتد لأفاق 2030 (SDAT2030)، الذي يعمل على تحديد مناطق ومواقع للتوسع السياحي (ZEST)، وجلب الاستثمار السياحي إليها.

انطلاقا من التناقض المشار اليه اعلاه، نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وما هي العراقيل التي تعترض نموه وماهي الاقتراحات الكفيلة بنهوضه؟

للإجابة على هذا التساؤل الجوهري يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية المتمثلة أساسا فيما يلي:

- 1 - ما هو مفهوم الاستثمار السياحي وما هي محدداته؟
- 2 - ما المقصود بمناخ الاستثمار وما هي مكوناته؟
- 3 - ما هي الاجراءات اللازمة للنهوض بهذا القطاع ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نفترض ما يلي:

- 1 - غياب مناخ استثماري محفز في الجزائر تسبب في نفور المستثمرين.
- 2 - عدم إدراج القطاع السياحي ضمن الأولويات الوطنية أدى إلى تهميش الاستثمارات السياحية.

أولاً: مفهوم الاستثمار السياحي:

يعرف الاستثمار في إطار علم الاقتصاد بعدة طرق نذكر منها:

1. «هو تلك العمليات التي يقوم بها أحد أطراف النشاط الاقتصادي والتي تتمثل في خلق رأس المال أو زيادة حجم الموجود منه بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل».
 2. «هو توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، رفع القدرة الإنتاجية أو تعويض رأسمال قديم».
- أما الاستثمار السياحي فقد وردت تعريفاته في العديد من الكتب العلمية العربية والدولية وهي تختلف فيما بينها، إلا أن جميعها تركز على جانب واحد فقط وهو تنمية العرض السياحي، من بين هذه التعاريف نجد ما يلي:

- 1- هو «الإنفاق على رأس المال الثابت ورأس المال المتحرك ورأس المال غير الملموس وذلك بهدف تكوين الاستثمارات السياحية الجديدة والمحافظة على الاستثمارات القائمة أو تجديدها».
- ما يمكن ملاحظته من خلال هذا التعريف أن الاستثمار السياحي هو الإنفاق على ثلاثة أنواع من رأس المال والمتمثلة في:
- رأس المال الثابت: والمتمثل في المباني، الفنادق والقرى السياحية وغيرها وما تتطلبه من معدات لمباشرة أعمالها.
 - رأس المال المتحرك: وهو نوعان:
- الإنفاق على المواد الأولية الضرورية لنشاط الفنادق والمطاعم كالأفرشة ومختلف التموينات اللازمة من خضر وفواكه وغيرها.
 - الإنفاق على المشاريع الوسيطة المكملة للخدمات السياحية والمتمثلة في الصرف الصحي، توزيع المياه، الاتصالات... الخ
 - رأس المال غير الملموس ويقصد به الإنفاق على عناصر المزيج التسويقي والترويجي.

- 2 - ويعرف أيضا بأنه «ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي سواء المادي أو البشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية كالفنادق والمدن السياحية والمطاعم والطرق والنقل السياحي».

- 3 - أما المفكر «آيشي فيري»، فيرى «بأن الاستثمار السياحي يعني الاستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة وهي كثيرة ومتعددة يمكن حصرها في محورين رئيسيين هما:

- الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية والمتمثلة في:

- خدمات الإقامة والتسهيلات الترفيهية؛

- خدمات النقل؛

- خدمات الاتصالات....

- والاستثمار في مجال الثروة السياحية، بمعنى آخر الاستثمار في مواقع الجذب السياحي وموارده الطبيعية والثقافية.

وتصنف الاستثمارات السياحية بغض النظر إن كانت محلية أو أجنبية وفق الجهة التي تقوم بتمويل وإدارة هذه المشاريع حيث نجد:

- استثمارات سياحية عامة؛

- استثمارات سياحية خاصة.

حيث تنحصر الاستثمارات السياحية العامة في ثلاث مجالات رئيسية وهي:

- الإنفاق على المباني والأراضي مثل المتاحف والمنتزهات العامة وغيرها؛

- الانفاق على المعدات والتجهيزات مثل تجهيزات الملاعب الرياضية؛

- الانفاق على البنية الأساسية مثل الاتصالات، وشبكة المياه، والطرق.... الخ.

أما الاستثمارات السياحية الخاصة فتتمثل في إقامة مشاريع الخدمات السياحية كالإستثمار في كل أنواع الإقامة من فنادق، وقرى سياحية، وموتيلات، وغيرها بالإضافة الى شركات السياحة والطيران، والمطاعم، ومحطات الألعاب والترفيه.... الخ

ثانياً : محددات الاستثمار السياحي :

لا تختلف محددات الاستثمار السياحي عن محددات الاستثمار بصفة عامة، ويمكن حصرها في العناصر التالية:

1. تكاليف الاستثمار : وتتمثل في كافة التكاليف التأسيسية والتشغيلية للمشروع من مباني ومعدات وعمالة وصيانة وغيرها.

2. العائد من الاستثمار: بمعنى تقييم العائد الإجمالي الناتج عن مبيعات المشروع والذي تؤثر فيه عدة عوامل منها: السعر، السياسة الضريبية، حجم المبيعات...الخ.

3. حوافز الاستثمار: وتتمثل في مختلف المزايا التي يستفيد منها المشروع السياحي سواء كانت قانونية، اقتصادية أو غيرها، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية.

4. العرض السياحي: ويتمثل في كل مقومات النشاط السياحي سواء كانت مقومات طبيعية (الموقع، المناخ، الشواطئ...) أو من صنع الإنسان كالقرى السياحية، المعارض والمتاحف بالإضافة إلى الخدمات والمرافق والتسهيلات السياحية من اتصالات، طرق، ووسائل النقل.

5. **الطلب السياحي:** إن الدول التي تلقى إقبالا كبيرا من طرف السياح تتمتع برواج سياحي يجعلها مقصدا يستهوي المستثمرين، وبالتالي فإن الطلب السياحي المتزايد يدفع بالمستثمرين إلى اتخاذ قرار الاستثمار في الدول المعنية.

ثالثا : مفهوم مناخ الاستثمار :

يوجد عدة تعاريف لمناخ الاستثمار تتفق في مجملها على أنه مختلف الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحفزة لجلب الاستثمار، من بين هذه التعاريف نجد:

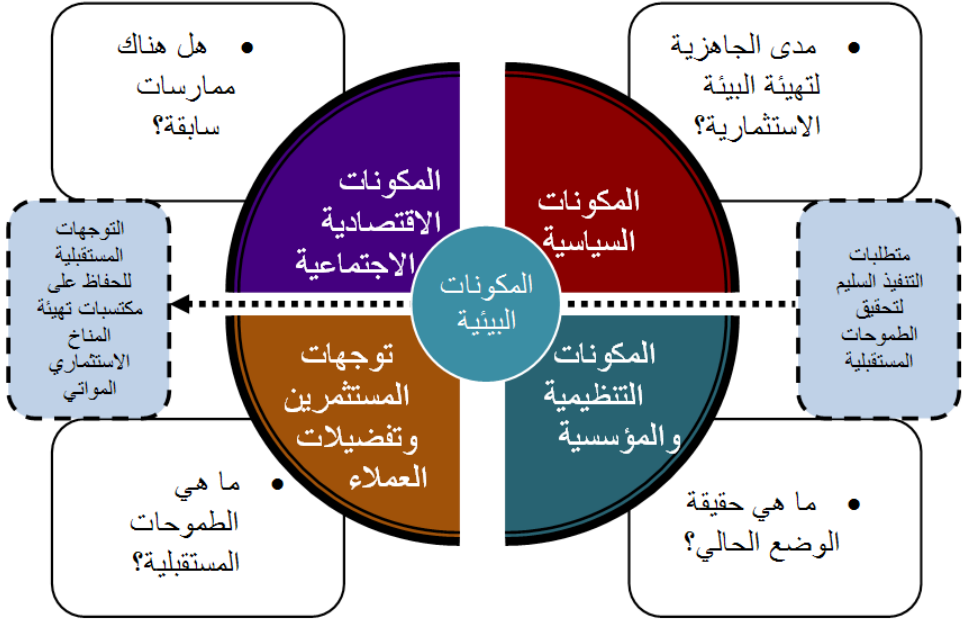
1 - يعرف مناخ الاستثمار: «بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يجري اتخاذ قرارات الاستثمار السياحي في مقصد سياحي ما».

2 - ويعرف أيضا حسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه: «مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجرى فيه العملية الاستثمارية».

يعتبر الاستقرار والأمن من أهم العناصر المؤثرة على قرار الاستثمار، فحسب دراسة قام بها البنك الدولي شملت 400 شركة من 21 دولة متقدمة، أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر السياسية من أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار لا سيما في الدول النامية، بالإضافة إلى مختلف الأوضاع الاقتصادية والقانونية مثل مستوى التضخم، سعر الصرف، مدى تطور الجهاز المصرفي ومواكبته للإنتفاع الاقتصادي، البنية التحتية، التشريعات والقوانين، النظام الضريبي... الخ.

وقد وضع مصطفى أحمد السيد مكاوي نموذجا لتحديد الإطار العام لمكونات المناخ الاستثماري السياحي على أساس أربعة تساؤلات مفادها ان التنفيذ السليم لأي رؤية استراتيجية لتهيئة المناخ الاستثماري السياحي يتطلب المراجعة الدقيقة لجميع مكوناته وهي موضحة في الشكل التالي:

الإطار العام لمكونات المناخ الاستثماري



المصدر: مصطفى أحمد السيد مكاي، مرجع سابق، ص 23

شكل رقم 01: نموذج «مكاي» لتحديد الإطار العام لمكونات المناخ الاستثماري السياحي

رابعا : تطور الاستثمار السياحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم:

غداة الاستقلال كانت الجزائر تعاني من عجز كبير في المرافق والهيكل السياحية، بحيث لم تكن قادرة على تلبية أدنى طلب سياحي نتيجة السياسة المتبعة من طرف المستعمر الفرنسي، ولهذا تبنت الجزائر مخططات تنموية للنهوض بالقطاع ابتداء من سنة 1967.

يُدرج القطاع السياحي في المخطط الرباعي 1962/1966 ضمن الأولويات في السياسة التنموية، حيث تركّز الاهتمام فقط على إحصاء وتسيير الهياكل السياحية الموروثة من العهد الاستعماري، فلم ينجز أي استثمار سياحي في هذه الفترة، ويمكن توضيح القدرات السياحية للجزائر آنذاك في الجدول التالي:

جدول رقم 01: القدرات السياحية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي في الفترة 1962-1966

المنتوج السياحي	حضري	صحراوي	سياحي	جبلي	المجموع
عدد الأسرة	2377	486	2969	90	5922
النسبة المئوية	40	06	50	02	100

المصدر: موهوب صالح «تطور السياحة في الجزائر في ظل المعطيات السياحية الدولية الجديدة»، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015، ص 132

وفي سنة 1966 ومع صدور «ميثاق السياحة» الذي يعد أول مبادرة حقيقية للنهوض بالقطاع السياحي بدأت تتجلى استراتيجية الحكومة في هذا المجال من خلال اعتماد الأهداف الأساسية التالية:¹

- 1 - العمل على جعل القطاع مصدرا للتمويل من العملة الصعبة؛
- 2 - إدماج القطاع السياحي الجزائري في الأسواق السياحية الدولية؛
- 3 - إنجاز استثمارات جديدة وخلق مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة؛
- 4 - التكوين في المجال الفندقي.

وابتداء من السنة الموالية اتبعت الجزائر سياسة تنمية طويلة المدى 1980/1967 على شكل مخططات، وتميزت باحتكار الدولة للاستثمار السياحي والتهemis الكلي للقطاع الخاص.

1 - تطور الاستثمار السياحي في إطار المخطط الثلاثي 1969/1967 :

حدد هذا المخطط الأهداف الكمية في مجال الاستثمار في إنجاز 11690 سرير فندقي، مع التركيز على السياحة الصحراوية والشاطئية بغلاف مالي قدر بـ 282 مليون دينار من إجمالي الاعتمادات المالية الكلية المخصصة لهذا المخطط والمقدرة بـ 11,078 دج، أي ما يعادل نسبة 2,54٪. وهذا يدل على تهemis القطاع وعدم اعتباره من الأولويات التنموية.

من هذه المشاريع المبرمجة لم ينجز على أرض الواقع سوى 2736 سرير بتكلفة مالية تقدر بـ 133 مليون دج وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 02: قائمة المشاريع المنجزة خلال المخطط الثلاثي 69/67

المشروع	المكان	السعة بالأسرة
إنجاز الشرط الأول من مركب موريتي	الجزائر العاصمة	500
إنجاز الشطر 1 من مركب زوالدة	الجزائر العاصمة	1000
إنجاز الشطر 1 من مركب تيبازة	تيبازة	800
فندق القايد	بوسعادة	156
فندق مرحبا	الأغواط	96
فندق وادي سوف	وادي سوف	104
فندق تافنة	مغنية	80
المجموع	-	2739

Source : ministère du tourisme rapport introductif au plan quinquennal – bilan du secteur du Tourisme, 62/79 septembre 1979

ما يمكن استنتاجه من خلال عدد الأسرة المنجزة في إطار هذا المخطط هو أنه بالرغم من توفر الغلاف المالي الضروري لإتمام المشاريع، إلا أنه لم ينجز منها سوى 23,40٪، ويرجع هذا العجز المحقق إلى انعدام الخبرة والتجربة في مجال الاستثمار السياحي ونقص اليد العاملة المؤهلة في المجال الفندقي

من جهة، ومن جهة أخرى الغياب التام للقطاع الخاص في إنجاز المشاريع السياحية، وهذا راجع للنظام الاقتصادي الاشتراكي المتبنى آنذاك والقائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج بالإضافة إلى عدم إدراج القطاع ضمن الأولويات وعدم وجود مكاتب متخصصة في الدراسات السياحية.

2 - تطور الاستثمار السياحي خلال المخطط الرباعي الأول 1970/1973

كان يسعى هذا المخطط بالإضافة إلى إتمام ما لم ينجز من مشاريع واستثمارات في المخطط السابق والمقدرة بـ 8954 سرير إضافة إلى إنجاز 14840 سرير، وقد خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 700 مليون دج من إجمالي الاعتمادات المالية المبرمجة لهذا المخطط والمقدرة بـ 27736 مليون دج² أي ما يعادل 2,5٪، وهي نفس النسبة المخصصة للاستثمارات السياحية في المخطط السابق، مما يدل على مواصلة تهميش القطاع وعدم وضعه من بين الأولويات مقارنة بالقطاعات الأخرى، وقد بلغت حصيلة هذا المخطط في مجال الاستثمار إنجاز 6464 سرير فقط، لتصل سعة الإيواء السياحي إلى 9220 سرير³، تمثل في مجموعها 20 مشروع استثماري منها المركب السياحي «سيدي فرج»، فندق «المنار» بسيدي فرج، فندق «الحمادين» ببجاية، المحطة الحموية «بوغراة»، والمحطة الحموية «بوحنيفية» بولاية معسكر.... الخ

3 - تطور الاستثمار السياحي خلال المخطط الرباعي الثاني 1974/1977 :

رغم العجز المحقق في إنجاز المشاريع السياحية السابقة إلا أن السلطات العمومية برمجت خلال هذا المخطط رفع سعة الإيواء السياحي الإجمالية إلى 50000 سرير، بالأخذ بعين الاعتبار المشاريع المنجزة فإن الطاقة الحقيقية المستهدفة في هذا المخطط تعادل 40780 سرير جديد بغلاف مالي يقدر بـ 1500 مليون دج من إجمالي الاعتمادات المالية المقدرة بـ 110236 مليون دج⁴.

ما يلاحظ من هذه الأرقام هو تراجع نسبة الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع من 2,5٪ إلى 1,4٪ مما يدل على غياب الإرادة السياسية لتطوير القطاع.

وقد كانت حصيلة إنجاز هذا المخطط تقدر بـ 7586 سرير، لم تستهلك في إنجازها سوى 59,6٪ من الغلاف المالي المخصص لها، مما يجعلنا نتساءل عن سبب هذا العجز، الذي لا يمكن إرجاعه لقلّة الاعتمادات المالية بالرغم من ضعفها وإنما إلى عدم إدراج القطاع ضمن الأولويات والاعتماد الكلي على الصناعة الاستخراجية في تحقيق التنمية. والدليل على ذلك المدة التي استغرقتها أول قانون خاص بتحديد مناطق التوسع السياحي الصادر في سنة 1966⁵ ليدخل حيز التنفيذ والمقدرة بـ 22 سنة، وذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 332-88 لسنة 1988⁶، وبالتالي يعتبر العقار أهم عائق أمام الاستثمار السياحي. من بين المشاريع الاستثمارية المنجزة في هذه الفترة نجد الشطر الثاني من مركب «موريثي» بالعاصمة والشطر الثاني من مركب «ماطراس» بولاية تيبازة وفندق «الأوراسي» بالعاصمة وفندق «السيبوس» بولاية عنابة... الخ.

كان هذا المخطط آخر المخططات الرباعية، حيث بدأ العمل بنظام المخططات الخماسية ابتداء من سنة 1980 مع مواصلة إنجاز ما تبقى من مشاريع قيد الإنجاز خلال سنتي 1978 و1979 أين تم إتمام إنجاز سبعة (7) مشاريع بسعة إيواء تقدر بـ 1220 سرير⁷.

بصفة عامة ومن حيث الإنجازات الفعلية المحققة فإن الأهداف المسطرة خلال الثلاث مخططات السابقة ابتداء من سنة 1967 وإلى نهاية سنة 1977 قد تحققت على التوالي بـ 20٪، 33٪، 41٪⁸ وبالرغم من كونها نسب ضعيفة لأنها لم تحقق نصف الأهداف المسطرة، إلا أن كل الخبراء والمهنيين في القطاع متفقون على أن هذه الفترة هي مرحلة ذهبية في تاريخ السياحة الجزائرية لم يعرف القطاع فترة انتعاش أخرى بعدها لحد الآن.

4 - تطور الاستثمار السياحي خلال المرحلة 1990/1980 :

ابتداء من سنة 1980 بدأ النظام الاشتراكي يتلاشى ومعه الاستثمارات العمومية لصالح الاقتصاد الحر ويتجلى ذلك بوضوح من خلال القانون رقم 82-11 لسنة 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، ثم القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية لسنة 1988. وفي هذه المرحلة تم وضع مخططين خماسيين من أجل تطوير الاستثمار السياحي.

1 - المخطط الخماسي الأول 1980/1985 :

سطرت السلطات العمومية في إطار هذا المخطط برنامج استثماري يهدف إلى إنجاز العديد من المشاريع السياحية الجديدة بطاقة إيواء تقدر بـ 14000 سرير، مع استكمال ما تبقى من مشاريع سابقة بطاقة إيواء 12000 سرير، لتصبح الطاقة الإيوائية الإجمالية المستهدفة تقدر بـ 26000 سرير بغلاف مالي يقدر بـ 3400 مليون دج.⁹

مرة أخرى لم تتحقق الأهداف المسطرة كلية وتجسد فشل هذا المخطط في كونه لم ينجز أي مشروع استثماري جديد بحيث تم خلاله إتمام بعض المشاريع السابقة بطاقة إيواء تقدر بـ 2260 سرير، أما المخيمات والتي تعتبر استثمارات خفيفة لم ينجز منها سوى 1800 مكان، أي ما يعادل 12٪ مما كان مستهدفا لتبلغ سعة الإيواء الإجمالية في نهاية المخطط 59086 سرير¹⁰ من بينها 5896 سرير تابعة للقطاع الخاص.¹¹

يمكن تفسير أسباب هذا الفشل في النقاط التالية:

1 - الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر في بداية الثمانينات؛

2 - إعادة هيكلة القطاع السياحي بحيث لم تستطع المؤسسات السياحية الجديدة التحكم بسرعة في المهام المسندة إليها في مجال تسيير الاستثمار؛

3 - تهميش القطاع الخاص رغم صدور القانون رقم 82-12 والقاضي بتحرير القطاع الخاص لأنه لم يُتبع بنصوص تطبيقية وتسهيلات إدارية لتحفيز الاستثمار.

2 - المخطط الخماسي الثاني 1985/1989 :

عملت السلطات المعنية من خلال هذا المخطط على إرساء لا مركزية الاستثمارات والاهتمام بالسياحة الخارجية باعتبارها مصدرا هاما في تنويع المداخل من العملة الصعبة، ومن الناحية الكمية كانت تهدف

إلى إنجاز 22970 سرير¹² بغلاف مالي قدره 3500 مليون دج، لم يستهلك منها سوى 1800 مليون دج لإنجاز 11076 سرير.

أهم ما يمكن ملاحظته من خلال ما تم إنجازه، هو بداية التحكم في تسيير الاستثمار من طرف السلطات المعنية التي تمكنت من إنجاز نصف الأهداف المسطرة باستخدام نصف احتياطات التمويل.

5 - تطور الاستثمار السياحي من سنة 1990 إلى سنة 2015:

مرت الجزائر بعشرية سوداء ابتداء من سنة 1990 تميزت بعدم الاستقرار وتدهور الأوضاع الأمنية، الشيء الذي انعكس سلبا على السياسة التنموية بصفة عامة والتنمية السياحية بصفة خاصة، بحيث لم تتمكن السلطات من مواصلة الإصلاحات الرامية للدخول في اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الخاصة¹³ فلم تعرف طاقة الإيواء أي تطور يذكر.

ومع بداية سنة 2000 بدأت الوزارة المعنية تعمل على إعطاء دفع جديد للقطاع عن طريق وضع خطة عمل طويلة المدى تمتد إلى سنة 2010 من بين ما جاء فيها ما يلي:¹⁴

- فتح القطاع السياحي للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي على أوسع نطاق؛

- إقامة مشاريع شراكة مع مجموعات دولية مختصة في قطاع السياحة مثل «أكور الفرنسية»؛

- إقامة 660 مشروع سياحي؛

- إنجاز العديد من الفنادق من مختلف الدرجات بقدرة استيعاب تقدر بـ 50000 سرير جديد على

أن يتم الشطر الأول المقدر بـ 20000 سرير قبل نهاية 2005، وينجز الجزء المتبقي على أقصى تقدير قبل نهاية 2009.

ومع حلول سنة 2003 اتضح للمسؤولين أنه يجب تحيين بعض المعطيات والمؤشرات الخاصة بتطور القطاع الشيء الذي أدى إلى إصدار خطة عمل للتنمية السياحية المستدامة لأفاق 2013 حددت فيها مجموعة من الأهداف النوعية والكمية وهي:¹⁵

1 - زيادة طاقة الأيواء الإجمالية لتصبح سنة 2013 تقدر بحوالي 187000 سرير أي ما يعادل طاقة إيواء سنوية تقدر بـ 11500 سرير؛

2 - زيادة العائدات من العملة الصعبة لتصل في نهاية 2013 إلى حوالي 6,4 مليار دولار؛

3 - قيمة الاستثمارات المرتقبة خلال هذه الفترة تقدر بـ 235,5 مليار دج.

وفي إطار هذه الخطة تم تقسيم عملية الاستثمار السياحي إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى: 2004/16: 2007

خصصت لإتمام المشاريع التي في قيد الإنجاز والمتوقعة بقدرة استيعاب تقدر بـ 55000 سرير بقيمة إجمالية تقدر بـ 82,5 مليار دج.

- المرحلة الثانية 2008/2013:

خصّصت هذه المرحلة لإنجاز مشاريع جديدة بطاقة استيعاب تقدر بـ 60000 سرير ذات طراز عالي ومتوسط بقيمة إجمالية تقدر بـ 150 مليار دج، لتصبح طاقة الإيواء في نهاية 2013 حوالي 187000 سرير. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف الكمية قامت السلطات المعنية باتخاذ بعض الإجراءات القانونية والتنظيمية مثل إصدار قانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001، والقانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة في سنة 2003 والقانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، بالإضافة إلى قانون المالية لسنة 2009 الذي منح تحفيزات هامة للاستثمار السياحي، هذا من الناحية القانونية أما من حيث الإجراءات التنظيمية فقد اتخذت بعض التدابير¹⁷ يمكن حصرها في مجالين هما:

1 - التهيئة والتحكم في العقار: اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات منها²¹:

- إنجاز دراسات سنة 2004 لترسيم الحدود في المواقع السياحية والتصريح بها؛

- تهيئة 100 منطقة توسع سياحي؛

- البيع بالتراضي لستمائة (600) هكتار من الأراضي الصالحة للبناء في مناطق التوسع السياحي لصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) لجعلها تحت تصرف المستثمرين؛

- إنجاز البنى التحتية لـ (70) منطقة توسع سياحي ومواقع سياحية؛

- إعطاء صلاحيات أكثر للوكالة الوطنية للتنمية السياحية حتى تتمكن من إنجاز مهامها.

2 - التأطير المالي:

من أجل ضمان تمويل المشاريع السياحية المبرمجة عملت السلطات على:²²

- خلق منتج مالي نوعي على مستوى البنوك وهو «القرض الفندقية»؛

- تخفيض معدل الفائدة كإجراء تشجيعي إضافي.

بالرغم من هذه الإجراءات إلا أن القطاع السياحي لم يتمكن من تجسيد الأهداف الكمية المبرمجة بصفة كلية، حيث قدرت سعة الإيواء السياحي في سنة 2013 بـ 98804 سرير وهو ما يعادل 52,83٪ من طاقة الإيواء المستهدفة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 03: تطور طاقة الإيواء السياحي في الفترة الممتدة ما بين 2008/2013

السنوات البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013
طاقة الإيواء	85876	86383	92377	9647	96898	98804
سرير	سرير	سرير	سرير	سرير	سرير	سرير
نسبة النمو	-	1٪	7٪	4٪	0.41٪	2٪

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا لإحصائيات وزارة السياحة.

ما يلاحظ من خلال الجدول هو الثبات النسبي لطاقة الإيواء خلال كل الفترة، حيث أنه لم يتعدى معدل النمو السنوي 4٪ باستثناء سنة 2010 حيث قدر معدل نمو طاقة الإيواء بـ 7٪ بالمقارنة مع سنة 2009، هذا الثبات النسبي يرجعه المسؤولون عن القطاع إلى المرحلة الانتقالية التي عرفها القطاع ابتداء من سنة 2007، بالإضافة إلى عدم توفر الإرادة الفعلية للنهوض بالقطاع وتحقيق التنمية. فأي خطة أو استراتيجية تنمية يجب أن تكون متبوعة بخطة تنفيذية مبنية على برنامج وفق فترات زمنية محددة ومراقبة ومتابعة كل مرحلة منها، الشيء الذي كانت تفتقده مختلف الخطط التنموية المسطرة. هذا بالإضافة إلى إشكالية العقار السياحي الذي ظلت قائمة رغم مصادقة مجلس الحكومة في مارس 2006 على مرسوم تنفيذي يتضمن حق الشفعة على الصفقات العقارية داخل مناطق التوسع السياحي.

يعتبر توفير العقار السياحي من أهم التحديات التي يجب مواجهتها لجلب الاستثمار وإنجاز المشاريع السياحية لتحقيق التنمية، وهذا ما سعت إليه سياسة تنمية القطاع السياحي لآفاق 2015 التي حددت غلافا ماليا يقدر بـ 2,8 مليار دج لدعم وتهيئة 42 منطقة توسع سياحي.

من جهة أخرى وفي إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030، فقد تم تقسيم الاستثمارات السياحية على مرحلتين، تمتد المرحلة الأولى من 2008 إلى سنة 2015 يتم فيها إنجاز 75000 سرير جديد بغلاف مالي يقدر بحوالي 2,5 مليار دولار أمريكي، أما المرحلة الثانية فتتمدد إلى نهاية سنة 2030²⁴.¹⁸ حيث تم تحديد 205 منطقة ومواقع سياحية (ZEST) بمساحة كلية تقدر بـ 53,199,64 هكتار هي الآن محل للتهيئة السياحية من أجل استقطاب الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية والأولوية للمنتج الساحلي والصحراوي والعلاج المائي (SPA).

وقد تم إنجاز 32 مخطط للتهيئة السياحية (PAT) في سنة 2016¹⁹ وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم: 04 واقع مخططات التهيئة السياحية في سنة 2016

العدد	المخططات
32	المخططات المنجزة
115	مخططات في طور الدراسة
27	مخططات طور الانطلاق
31	مخططات متوقفة
205	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا لمعلومات من وزارة السياحة

ما يلاحظ من خلال هذه المعطيات هو أن حوالي 85٪ من مخططات التهيئة السياحية هي محل للدراسة بضم تلك التي في طور الانطلاق، الشيء الذي يبعث بالتفاؤل لأنه بإمكانه تغيير سيورة الاستثمارات السياحية في الجزائر وتحقيق قفزة نوعية في مجال الخدمات السياحية، وقد توصلت السلطات إلى توفير التمويل الضروري لـ 20 مخطط تهيئة سياحي من بين 32 مخطط منجز، أما الباقي فهو محل دراسة.

من الناحية الواقعية، وفي إطار تقييم المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2008/2015) فإن الإنجازات المحققة لم تصل إلى مستوى الأهداف المبرمجة، بحيث عجز القطاع مرة أخرى من تحقيق أهدافه الكمية، فقد بلغت طاقة الإيواء السياحي في نهاية 2015 حوالي 102244 سرير وهو ما يعادل إنجاز 1195 فندق موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 05: تطور عدد الفنادق وطاقة الإيواء السياحي في الجزائر ما بين سنتي 2014/2015

البيان	2014		2015	
	عدد الفنادق	طاقة الإيواء	عدد الفنادق	طاقة الإيواء
القطاع العمومي	65	18613 سرير	65	18613 سرير
القطاع الخاص	1032	74744 سرير	1069	77383 سرير
الجماعات المحلية	61	6248	61	6248
المجموع	1158	99605	1195	102244

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير وإحصائيات وزارة السياحة لسنة 2015

يتضح جليا من خلال الجدول سيطرة القطاع الخاص على الاستثمارات السياحية بنسبة تفوق 75٪ وهذا راجع للسياسة التنموية المتبعة في القطاع وتراجع دور السلطات العمومية في إطار النظام الاقتصادي الليبرالي والتشريعات والإجراءات المطبقة لتحقيق ذلك، أما عدد الفنادق التابعة للقطاع العمومي فهو ثابت خلال سنتين متتاليتين بسبب تنازل الدولة عن الاستثمار لصالح القطاع الخاص.

بصفة عامة، وفي إطار تقييم المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2008/2015) فإن الإنجازات المحققة لم تكن في مستوى الطموحات بحيث عجز القطاع مرة أخرى من تحقيق الأهداف المسطرة والمقدرة بـ 75000 سرير جديد، فمن خلال مقارنة سعة الإيواء السياحي بين سنة 2008 وسنة 2015 نجدها قدر ارتفعت بـ 16368 سرير وهي بعيدة جدا عن ما كان مستهدفا، وهو ما يعادل 21,82٪ فقط من الأهداف المسطرة.

من جهة أخرى فإن عدد الفنادق المنجزة في سنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2014 تقدر بـ 37 فندق بطاقة إيواء تقدر بـ 2639 سرير بسعة متوسطة تقدر بـ 71 سرير تقريبا، وهو ما يعادل 43 غرفة لكل فندق، وهذا معناه أن الفنادق المنجزة من طرف القطاع الخاص ضعيفة جدا ولا تستجيب لمعايير السياحة الخارجية، وهذا راجع في اعتقادنا إلى الأسباب التالية:

- 1 - عدم توفر العقار السياحي المهيأ؛
- 2 - غياب البنوك الاستثمارية المخصصة لتمويل المشاريع السياحية؛
- 3 - عدم واقعية الأهداف المسطرة لأن إنجاز 75000 سرير في مدة لا تتجاوز 7 سنوات يعني إنجاز 36 فندق سياحي سنويا من الطراز المتوسط (300 سرير) و3 فنادق شهريا؛

4 - عدم وجود مكاتب دراسات متخصصة في التهيئة السياحية؛

5 - عدم مواكبة القوانين والأنظمة المنظمة للاستثمارات السياحية مع التطورات الحاصلة في هذا المجال وكذلك رغبات وطموحات المستثمرين وخاصة الأجانب منهم الذين يرون بأن قاعدة 51/49 تشكل أكبر عائق امامهم.

أما فيما يخص المشاريع المستقبلية فتقدر بـ 1560 مشروع بطاقة إيواء تقدر بـ 200139 سرير، وهي قادرة على خلق 81048 منصب عمل، بتكلفة إجمالية تقدر بـ 747,50 ألف مليار دينار جزائري وهي موضحة في الجدول التالي:²⁰

جدول رقم 06: واقع المشاريع السياحية المعتمدة من طرف الوزارة في السداسي الأول لسنة 2016

البيان	عدد المشاريع
مشاريع قيد الإنجاز	550
مشاريع منجزة	126
مشاريع لم تتطلق بعد	762
مشاريع متوقفة	122
المجموع	1560

Source : Rapport du Ministère du Tourisme au 1^{er} semestre 2016 p : 03

قدّرت نسبة إنجاز المشاريع سنة 2016 بحوالي 60% وهي قادرة على خلق 77593 سرير و33409 منصب عمل، أما المشاريع المنجزة والمقدرة بـ 126 مشروع فندقي فهي ذات طاقة إيواء تقدر بـ 12091 سرير منها 47 فندق دخل حيز الاستغلال و79 فندق آخر هو في مرحلة التجهيز²¹ على أمل أن نتحقق هذه المشاريع وتكون نقطة انطلاق صناعة السياحة في الجزائر.

الخاتمة :

يعتبر الاستثمار السياحي عملية متكاملة أهم ما يميزها هو تدخلها مع عدة قطاعات أخرى، الشيء الذي ينعكس إيجابا على عملية التنمية وتحقيق الرفاهية للمجتمعات لأن المشاريع السياحية تعتبر من أهم مصادر توفير رؤوس الأموال اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقات الإنتاجية في أي دولة نامية كانت أو متقدمة.

وعليه فإن إدارة وتخطيط عملية الاستثمار السياحي بشكل عقلاني وفعال ستتمكن لا محالة من تعظيم عوائده وفوائده على القطاع والمجتمع ككل.

والجزائر كغيرها من الدول تتوفر على مؤهلات وموارد سياحية هائلة ومتنوعة لها القدرة بأن تكون قاعدة أساسية لبناء صناعة سياحية حقيقية، ولكنها لا تزال غير مثمرة وغير مستغلة، فمن خلال دراستنا

لتطور الاستثمار السياحي في الجزائر توصلنا إلى مجموعة من النتائج حول الاستثمار السياحي نوجزها في ما يلي:

- 1 - لم يحظى الاستثمار السياحي بالأولوية في السياسات التنموية المتبعة منذ الاستقلال وإلى حد اليوم.
- 2 - عدم تحكم القطاع السياحي في العقار المخصص للاستثمار بحيث أول مخطط تهيئة إقليمي (PAT) أنجز كان سنة 2013.
- 3 - عدم ملائمة نمط التمويل الممنوح من قبل البنوك التجارية مع طبيعة الاستثمار السياحي والفندقي الذي يتطلب رؤوس أموال ضخمة وقروض طويلة الأجل.
- 4 - الغياب التام للبنوك الاستثمارية المختصة في تمويل المشاريع السياحية.
- 5 - عدم الاستقرار الذهني الذي لا يزال راسخا في ذهنية المستثمرين الأجانب انعكس سلبا على تدفق الاستثمارات السياحية نحو الجزائر .
- 6 - ضعف التحفيزات المالية والجبائية الممنوحة حاليا للاستثمار السياحي والفندقي بالمقارنة مع الدول السياحية الأخرى مثل تونس، والمغرب والأردن... الخ.
- 7 - عدم ملائمة الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الأنشطة السياحية خاصة فيما يخص تحديد معايير بناء الفنادق وقواعد التهيئة السياحية.
- 8 - ضعف البنية التحتية والإجراءات البيروقراطية أدت إلى نفور المستثمرين.
- 9 - فشل المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والممتدة من 2008 إلى 2015 لأن الأهداف الكمية المحددة لم تتحقق .
- 10 - تأخر ملحوظ في تحديد الأهداف الكمية والنوعية المنتظرة في نهاية (2030) .
- 11 - إمكانية تطور الاستثمار السياحي في المستقبل القريب لأن حوالي 16% من مناطق التوسع والمواقع السياحي، قد أنجزت لها مخططات التهيئة السياحية (PAT) و69% منها هي محل للدراسة.

انطلاقا من هذه النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- 1 - على السلطات العمومية مراجعة نظام التمويل والعمل على خلق منتج مالي متخصص وهو «القرض الفندقي» على مستوى البنوك التجارية؛
- 2 - إنشاء بنك استثماري متخصص في التمويل السياحي؛
- 3 - وضع تحفيزات جبائية ومالية نوعية ومعتبرة، على شكل قانون خاص بالاستثمار السياحي؛
- 4 - دعم الوكالة الوطنية للتنمية السياحية وإعادة هيكلتها حتى تقوم بدورها في التنمية السياحية؛
- 5 - ضرورة وضع الاستثمار السياحي ضمن الأولويات التنموية؛
- 6 - ضرورة استكمال وتجسيد المخطط الوطني للتهيئة السياحية لآفاق 2030 ؛
- 7 - ضرورة توجه الحكومة إلى ضخ استثمارات ضخمة موجهة أساسا إلى تنمية البنية الأساسية التي تخدم نمو القطاع السياحي واستثماراته وخاصة في المناطق السياحية النائية ؛

8 - الإستثمار الأمثل للموارد التقنية والمالية التي تدعم مشاريع البنية التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي.

الاحالات:

1- Alloui Linda Sabrina « le développement du tourisme balnéaire en Algérie dans un contexte d'aménagement touristique et de développement durable cas du littoral de la wilaya de Bejaia» thèse de doctorat faculté des sciences de la terre de géographie et de l'aménagement du territoire, USTHB , 2011 ,p09.

2 - وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي الأول 70/3

3- Ministère du tourisme, Rapport introductif Au plan quinquennal, bilan du secteur du tourisme 62/79, septembre 79, page 07.

4 - وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مرجع سابق

5- Ordonnance n°66-62 du 26/03/1966 relative aux zones et sites touristiques.

6- Décret exécutif n°88-332 du 05/11/88 portant déclaration des zones d'expansion Touristiques.

7 - وزارة السياحة والتهيئة العمرانية، مرجع سابق.

8- Alloui Lynda Sabrina op- cit p10.

9 - «مehوب صالح»، «تطور السياحة في الجزائر في ظل المعطيات السياحية الدولية الجديدة»، رسالة دكتوراه في العلوم، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2014/2015، ص153.

10 - موهوب صالح، «تشخيص واقع السياحة في الجزائر اقتراح سبل تطويرها»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2007، ص83.

11 - * ليست إنجازات فعلية وإنما هي عبارة عن عملية بيع لفنادق صغيرة لحساب القطاع الخاص.

12 - وزارة السياحة، المخطط الخماسي 85/89، ص 14.

13 - * قامت الحكومة في هذه الفترة باتخاذ العديد من الإجراءات مثل: قانون النقد والقرض، تحرير التجارة الخارجية، قوانين تتعلق بالاستثمار...الخ.

14- Actes du Colloque international sur le tourisme, secteur de l'économie de substitution et de développement durable, Alger les 12/13 avril 2008, p 460.

15- Allouai Lynda – Sabrina op- cit p 12.

16- Ministère du tourisme projection décennal du développement du secteur du tourisme 2004/2013, p 20

17 - * تستفيد الاستثمارات السياحية المنجزة على مستوى ولايات الشمال والجنوب على التوالي من تخفيضات بنسبة 3% و4,5% من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

18- * في إطار الجلسات الأخيرة لوزارة السياحة والتهيئة العمرانية (2015) تم الإشارة إلى تمديد المخطط الوطني للتهيئة السياحية (SDAT) إلى آفاق 2050

19- * أكتوبر 2016

20- Rapport du ministère de tourisme au premier semestre 2016 P3

21- Rapport du ministère du tourisme « Elaboration et gestion de la banque des projets touristiques » 2016.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. احمد دياب، صفاء عبد الجبار الموسوي، حسن منعم الطائي «التنمية السياحية والسياسات المالية النقدية»، دار الأيام للنشر والتوزيع عمان الأردن، ط 1، 2015
2. إبراهيم حسن المغربي «دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي» دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2011.
3. أشرف السيد حامد قبال «الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه وإتجاهاته في الاقتصاد العالمي»، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2013.
4. سامح أحمد رفعت عبد الباقي «علم وفن تنمية المبيعات السياحية»، دار الكتب القانونية، مصر، 2011.
5. قاسم نايف علوان «إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
6. مصطفى أحمد السيد مكاوي «الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، 2014.
7. محمد دياب «التنمية السياحية والسياسات النقدية» دار الأيام، الأردن، ط 1، 2015 .

الرسائل والأطروحات

1. عوينات عبد القادر، «السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات 2000/2025، اطروحة دكتوراه علوم كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2012/2013

2. كواش خالد «اهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر»، اطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
3. موهوب صالح «تطور السياحة في الجزائر في ظل المعطيات السياحية الدولية الجديدة، رسالة دكتوراه في العلوم، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2014/2015.
4. موهوب صالح «تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها»، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2007

الدراسات والتقارير

- 1 - وزارة السياحة، سياسة تنمية قطاع السياحة آفاق 2015
- 2 - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2008/2025 (الكتاب الأول والثاني)

المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Alloui Lynda Sabrina « le développement du tourisme balnéaire dans un contexte d'aménagement touristique et de développement durable » thèse doctorat USTHB 2011.
- 2- Ministère du tourisme rapport introductif au plan quinquennal, bilan du secteur du tourisme 62/79 septembre 1979
- 3-Actes du colloque international sur le tourisme 12/13 avril 2008.
- 4-Ministère du tourisme, Projection décennal du développement du secteur du tourisme 2004/2013
- 5-Rapport du ministère du tourisme « Elaboration et gestion de la banque des projets touristiques » 2016.